الى اربعة اضعاف في عام ١٩٣٥ حسب تقدير الوكالة اليهودية · وربما نجم ذلك عن مقاطعة عرب فلسطين للبضائع اليهودية ، مما جعلهم يعتمدون بالدرجة الاولى على الوارد من سوريا لتوفير ما يلزم للاستهلاك المحلي · وبرغم ان تقرير الوكالة اليهودية لا يشير الى أن البضائع السورية كانت تشكل منافسا قويا للمنتجات اليهودية ، الا ان الدوائر اليهودية كانت ترى في السوق السورية مجالا حيويا لتسويق الانتاج اليهودي · (١٢)

وكثيرا ما كانت الوكالة اليهودية تستحث حكومة الانتداب على عقد اتفاق جمركي مع العراق ومراجعة اتفاقية ١٩٢٩ المعقودة مع سوريا وفتح مجال للتجارة مع مصر · وقد انصاعت حكومة الانتداب لضغط الوكالة فأوفدت وفدا مشكلا من مدير المالية في الحكومة ، (١٣) ورئيس « مؤسسة الصناعات اليهودية الفلسطينية » (١٤) ورئيس « ادارة التجارة والصناعة » التابعة للوكالة اليهودية (١٥) الى مصر في عام ١٩٣٥ بهدف عقد اتفاق تجاري « مفتوح » بين فلسطين ومصر ، غير ان مساعي الوفد الفلسطيني في القاهرة باءت بالفشل · (١٦)

وتشير مذكرة للوكالة اليهودية الى بعض الصعوبات التي كانت تقف في طريق النجاح الصناعي والتجاري في فلسطين ، ومنها المقاطعة العربية للانتاج اليهودي ، وان أمكن التغلب عليها بطرق غير مباشرة · لقد كان القائمون على أمر الوكالة اليهودية يطمعون في تحويل بلاد الشرق العربي الى سوق دائم للصادرات اليهودية الفلسطينية · ولم تكن المقاطعة العربية ذات فاعلية في مرحلتها الاولى · والدليل على ذلك ان المقاطعة العربية بدأت بفاعلية بعد عام ١٩٤٦ · فقد صدر اليهود ما يعادل احدى عشرة في المائة من انتاجهم الصناعي في فترة ما قبل الحرب العالمية ، وأمكن تسويق ما يقرب من ثلث تلك الصادرات الى بلاد الشرق الاوسط العربية ، بما يساوي ٢٩٠ر٠٠٠ جنيه فلسطيني · ثم ارتفعت نسبة الانتاج الصناعي اليهودي المصدر الى البلاد الاجنبية ، فبلغت قيمتها ٨ر٢ مليون من الجنيهات الفلسطينية في عام ١٩٤٥ بما يعادل ١٧ر٥ في المائة من اجمالي الانتاج الصناعي اليهودي في فلسطين ، وكان نصيب دول جامعة الدول العربية من هذه الصادرات اكثر من الثلث او بما يساوي ٢ر٧ مليونا من الجنيهات الفلسطينية · ثم انخفضت تلك النسبة في عام ١٩٤٦ كما يتضح من الارقام التالية (بالالف جنيه فلسطيني) : (١٧)

السنة	الصادرات الى البلاد العربية	الصادرات الى البلاد الاخرى	المجموع
١٩٤٤	٢ر٣٠٠	٥ر٩٠٠	٨ر٢٠٠
١٩٤٥	٢ر٧٠٠	٨ر٤٠٠	١١ر١٠٠
١٩٤٦	٥٠٠	٨ر٥٠٠	٩ر٠٠٠